دور تفعيل مشاركة وتمكين المرأة في تحقيق التنمية

أ. نصيرة صالحي - جامعة عباس لغرور خنشلة

الملخص:

يرتبط الاهتمام بقضية مشاركة المرأة في الحياة الاقتصادية بالجهود التي أخذت الشعوب والدول من أجل التغيير والتقدم الاجتماعي والتنمية، حيث لعبت المرأة دورا في جميع مسارات التنمية وهذا نظرا الارتباط الوثيق بين قضية تمكين وإدماج المرأة وبين الاهتمام بقضايا التنمية بمختلف مستوياتها، وكذلك نتيجة تنامي الوعي العالمي بقضية مبادئ الحكم الراشد والديمقراطية التي تنادي بضرورة تحقيق المساواة بين المرأة والرجل، بالإضافة إلى هدف جميع تقرير التنمية البشرية التي تنادي بتوسع خيارات جميع الناس دون تميز، وقد تم التحول من منطلق الاهتمام بالتنمية في بعدها المادي الذي يدعم رفع الإنتاج والاهتمام بزيادة الأرباح، نحو التحول إلى زيادة الاهتمام بالإنسان باعتباره عنصر فعال في إحداث العمليات التنموية، وهذا ما صاحب مجيء نظرية تحاول وضع الجنس البشري المتكون من المرأة والرجل في مكانة واحدة، كما تدعم دور المرأة في المشاركة و إدارة شؤون المجتمع و لهذا برز دور جديد للمرأة في تحقيق التنمية، ولهذا تقوم إشكالية دراستنا كالتالي:

ما مدى فعالية دور تمكين المرأة في تحقيق التنمية ؟

Abstract:

The issue of women's participation in economic life is linked to efforts that took peoples and nations in order to change and social progress and development, where women played a role in all development paths, this is because of the close connection between the issue of empowerment and integration of women and the interest in development issues at various levels, as well as a result of the

growing global awareness of the issue of good governance principles and democracy , which calls for the need to achieve equality between women and men, Besides we target all the human development report, which calls for the expansion of all people's choices without distinction, the shift out of interest in the physical development beyond that supports raising production and increasing interest in profits, the shift toward greater attention to human beings as the active ingredient in the creation of developmental processes, and this is what made the theory of trying to put the human race consisting of women and men in one position, also supports the role of women in the participation and management of the affairs of society and this has emerged a new role of women in achieving economic development and that makes the problem of our study are as follows:

How effective is the role of women's empowerment in development?

مقدمة:

لا يمكن اعتبار قضية المرأة قضية خاصة بل هي قضية مجتمعية تتصل بمستوى التقدم الاجتماعي، تتأثر به وتؤثر فيه في علاقة جدلية مميزة، كما أن المسألة ليست مجرد مساواة قانونية شكلية، لأن المشكلة هي وعي المرأة بإنسانيتها وإذا كان هدف المرحلة الراهنة ما زال ينصب على قضية التنمية، كما هو شأنه منذ عدة عقود، فإن التنمية لا تعني تطوير المستوى المادي فقط، بل تعني بنفس الوقت تحرير الإنسان ليمارس حريته السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وإلا لن تكون هناك تنمية بشرية والإنسان المقصود هنا هو (رجل وامرأة)، فالوعي بإنسانية المرأة من قبل كل من المرأة والرجل معاً، هي الخطوة الأولى وصورة المرأة التي نريدها هي صورة الإنسان المشارك في التنمية بكل تبعاتها وإيجابياتها وإبراز دورها في التنمية بأبعادها المختلفة، وعلى هذا الأساس فإن هذه المقالة سوف تركز على المحاور التالية:

I. مقاربة مفاهمية لمفهوم التمكين والتنمية.

1- مفهوم التمكين والنوع الاجتماعي.

2- دراسة تيبولوجيات لمفهوم التنمية.

3- إستراتيجيات تمكين المرأة في التنمية.

II. دور مشاركة المرأة العربية في تحقيق التنمية.

1- دور مشاركة المرأة في تفعيل التنمية بمختلف أبعادها.

2- معوقات مشاركة المرأة في تحقيق التنمية.

الخاتمة.

I. مقاربة مفاهمية لتمكين والتنمية.

1- مفهوم التمكين والنوع الاجتماعي.

يعتبر مفهوم التمكين من المفاهيم التي اكتسبت أهمية كبيرة منذ مطلع التسعينات من القرن الماضي، وهذا ما زاد من الاهتمام به وتعدد التوجهات والتعاريف حول إيجاد تعريف متفق عليه وعليه نجد مجموعة من التعاريف منها.

إذ يعرف التمكين على أنه امتلاك الفرد للقوة ليصبح عنصرا مشاركا بفعالية في شتى مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية، أي إمتلاكه القدرة على إحداث تغير في الأخر، الذي قد يكون فردا، أو جماعة أو مجتمعا بأكمله، وهذا يرتبط مفهوم التمكين ارتباطا وثيقا بمفهوم تحقيق الذات وحضورها، وتعزيز قدراتها في المشاركة والاختيار الحر، أو ما يعبر عنه بتعزيز القدرات ويقاس التمكين من خلال ثلاث نواح أسياسية هي المشاركة السياسية للمرأة، المشاركة الاقتصادية، والسيطرة على الموارد الاقتصادية.[1]

ولذلك فإن التمكين كمفهوم يرتكز على عناصر القوة التي تشكل جوهره، حيث أن تعريف القوة يعني القدرة على فعل شيء ما ويتولد عن هذه قدرة الشعور بالمسؤولية والرغبة في المشاركة في صنع القرارات، وكذا وضع الأهداف المستقبلية في نطاق السلطة المتاحة ودرجة حرية التصرف المتاحة، فالتمكين مفهوم يقوم على المنح ونجاحه يتوقف على مدى إيمان وتجاوب المستهدف، فلابد أن يكون المستهدفين من عملية التمكين على وعي بأهميته

ولديهم رغبة حقيقية في التغيير، تغيير أنفسهم والبيئة المحيطة بهم على النحو الذي يجعلهم فاعلين لهم نفس الفرص والامتيازات المتاحة لغيرهم في المجتمع.

أما البنك الدولي الذي يرى بأن التمكين هو" عملية تهدف إلى تعزيز قدرات الأفراد أو الجماعات لطرح خيارات معينة وتحويلها إلى إجراءات أو سياسات تهدف في النهاية إلى رفع الكفاءة والنزاهة التنظيمية لمؤسسة أو تنظيم ما".[2]

كما أن مفهوم التمكين تعددت تعريفه بتعدد وجهات نظر الباحثين والاختصاصات، إذا يعرفه كل واحد حسب الوجهة التي يراد بها، فهناك من يعرفه على أساس سياسي وهذا بهدف إعطاء الفرص وتحقيق المساواة في المشاركة، في حين من يعرفه على أساس اقتصادي الذي يهدف إلى تحقيق التوزيع العدال.

وقد تناولت العديد من المؤتمرات الدولية مسألة تمكين المرأة ومساواتها مع الرجل، وتتابعت هذه المؤتمرات وأصبح موضوع تمكين المرأة أحد المحاور الرئيسية التي تهتم بها الأمم المتحدة، وبدأت المحافل الدولية ابتداء من سنة1972 عقد المؤتمر الدولي الأول للمرأة في المكسيك سنة 1975 وأعلنت الجمعية العامة 1985عقدا للأمم المتحدة هذه السنة سنة دولية للمرأة، فمنذ ذلك تم الاعتماد الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة خلال سنة1979.

كما عقد المؤتمر الثاني للمرأة سنة 1980 بكوبنهاجن والذي سلط الضوء على أوجه عدم المساواة في القانون والصحة والتعليم ،كما عقد مؤتمر نيروبي الدولي سنة 1985 أعتمد الإستراتجيات المرتقبة للنهوض بالمرأة وقد كان المؤتمر الدولي الرابع للمرأة الذي انعقد في بيكين في سبتمبر سنة 1995 لتقييم مدى التقدم الذي أحرزته المرأة ، كما جددت الالتزام الدولي تجاه تمكين النساء، وقد أكد الإعلان العالمي الصادر عنه مجددا على ضرورة حماية حقوق الفتيات والنساء باعتبارهن جزأ لا يتجزأ من حقوق الإنسان.[3]

مفهوم النوع الاجتماعي:

هو عملية دراسة العلاقة المتداخلة بين المرأة والرجل في المجتمع وتسمى هذه العلاقة علاقة النوع الاجتماعي Gender Relationship وتحددها وتحكمها عوامل مختلفة اقتصادية واجتماعية، ويعد مصطلح الجندر Grender الأكثر شيوعا الآن في الأدبيات النسوية، والجندر كلمة إنجليزية تنحدر من أصل الأنثى وتعني في الإطار اللغوي Grenus أي الجنس من حيث الذكور أو الأنوثة، والمراد لكلمة الجندر Grender هو الجنس الاجتماعي أو النوع الاجتماعي، أو الدور الاجتماعي، ويترجمه البعض إلى النوع الاجتماعي، أو الجنسوية أو الإقرار إلى الخصائص النوعية والقبول المتبادل لأدوار الرجل والمرأة داخل المجتمع.[4]

كما ترى فلسفة الجندر أن الفلسفات والأدوار المنوطة بالرجل والمرأة الفرق بينهما من ثقافة المجتمع وأفكار السائدة فقط، ويمكن إلغائها، فتسعى فلسفة الجندر إلى التماثل بين الذكر والأنثى، وترفض الاعتراف بوجود الفروق، وكذلك التقسيمات وعدم التباين بين الرجال والنساء.[5]

2- دراسة تيبولوجيات لمفهوم التنمية .

التنمية في بعدها الاقتصادية وعلاقتها بالنمو.

هناك عدة تعريفات للتنمية تختلف باختلاف سياقها التاريخي، وتباين آراء الباحثين والمفكرين في تحديد إطار تطور مضامين مفهوم التنمية حيث عرفت تطور عبر مراحل كل مرحلة تعبر عن بعد معين للتنمية فهي تنطلق من التنمية في بعدها الاقتصادي وصولا إلى تنمية إنسانية مستدامة وهذا ما سوف ندرسه عبر تطور مراحل التنمية.

لابد من تحديد معني التنمية تعني Development وهي عملية نمو وتطور وتقدم وازدهار، فالتنمية هي عملية مجتمعيه متشابكة ومتكاملة في إطار نسيج بالغ التعقيد تتفاعل فيه عوامل اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية

وهي لذلك عملية حضارية شاملة لمختلف أوجه النشاط في المجتمع بما يحقق التقدم الاجتماعي ويوفر للإنسان الرفاهية والكرامة.[6]

وقد استعمل هذا المصطلح أول مرة بوجين ستيلي حين اقترح خطة تنمية العالم سنة 1889 حيث تم تعريف التنمية بأنها عملية الانتقال بالمجتمعات من حالة ومستوى أدنى إلى حالة ومستوى أفضل، ومن نمط تقليدي إلى نمط آخر متقدم كما ونوعا وتعد حلا لابد منه في مواجهة المتطلبات الوطنية في ميدان الإنتاج والخدمات، وقد برز مفهوم التنمية بصورة أساسية منذ الحرب العالمية الثانية، حيث لم يستعمل هذا المفهوم منذ ظهوره في عصر الاقتصادي آدم سميث في الربع الأخير من القرن الثامن عشر وحتى الحرب العالمية الثانية إلا على سبيل الاستثناء، حيث المصطلحان اللذان استخدما للدلالة على حدوث التطور المشار إليه في المجتمع كان التطور المادي Material progress والتطور الاقتصادي Economic progress.[7]

وعليه نجد أن التنمية عرفت مجموعة من المراحل لتطورها وقد عرفت في البداية التنمية في عالم الاقتصاد حيث استخدم للدلالة على عملية إحداث مجموعة من التغيرات الجذرية في مجتمع معين بهدف إكساب ذلك المجتمع القدرة على التطور الذاتي المستمر بمعدل يضمن التحسن المتزايد في نوعية الحياة، بمعني قدرة المجتمع للاستجابة للحاجات المتزايدة عن طريق الترشيد المستمر لاستغلال الموارد الاقتصادية المتاحة وحسن توزيع عائد ذلك الاستغلال، ثم انتقل مفهوم التنمية إلى حقل السياسة منذ ستينيات القرن العشرين حيث ظهر كحقل منفرد يهتم بتطوير البلدان تجاه الديمقراطية حيث تعرف التنمية السياسية مؤشرات منها المشاركة الانتخابية، المنافسة السياسية وترسيخ مفاهيم الوطنية والسيادة.

وهكذا عرف تطور مفهوم التنمية وارتبط بالعديد من الحقول المعرفية فأصبحت هناك تنمية الثقافية التي تسعي لرفع مستوى الثقافة في المجتمع وترقية الإنسان، وكذلك التنمية الاجتماعية التي تهدف تطوير التفاعلات المجتمعية

وهكذا إلى أن تم الوصول إلى تنمية البشرية (الإنسانية) التي تهدف تدعيم قدرات الناس.[8]

التنمية الاقتصادية: التنمية تميل إلى التركيز على الجانب النمو الاقتصادي وقد عرفت التنمية بأنها الزيادة السريعة والمستمرة في مستوى الدخل الفردي عبر الزمن، بل إن البعض قد ذهب إلى إعطاء تحديد كمي لزيادة السنوية المطلوبة في الناتج القومي الإجمالي، وبالتالي تركز التنمية على زيادة الإنتاج من خلال مزيج ملائم من المدخرات والاستثمارات وبذلك تعتبر التنمية مرادف للنمو الاقتصادي.[9]

ولهذا لابد من الفصل بين مفهومي التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي، فالنمو الاقتصادي هو عبارة عن معدل زيادة الإنتاج أو الدخل الحقيقي في دولة ما خلال فترة زمنية معينة ويعكس النمو الاقتصادي التغيرات الكمية في الطاقة الإنتاجية ومدى استغلالها، أما التنمية الاقتصادية فتعني إحداث تغييرات جذرية في بعض المتغيرات الاقتصادية التي تؤدي إلى تحقيق معدلات نمو أسرع من معدلات نموها الطبيعي، وعليه يمكن تعريف التنمية الاقتصادية بأنها مجموعة من الإجراءات والسياسات والتدابير المتعمدة، والمتمثلة في تغيير بنية وهيكل الاقتصاد القومي، وتهدف إلى تحقيق زيادة دائمة وسريعة في متوسط دخل الفرد الحقيقي عبر فترة ممتدة من الزمن، بحيث يستفيد منها الغالبية العظمى من الأفراد.[10]

التنمية الاجتماعية: تشمل أبعاد اجتماعية فقد أصبحت تركز على معالجة مشكلات الفقر Povert والبطالة Unemployms واللامساواة Inqualit من خلال تطبيق إستراتيجيات الحاجات الأساسية والمشاركة وقد تجسدت هذه المرحلة بشكل كبير من خلال نموذج سيزر Seers الذي يرى إذا ما تفاقم إحدى هذه المشكلات فلا يمكن القول بوجود تنمية في تلك الدولة، حتي إذ تضاعف الدخل القومي والفردي فيه، كما اقترح تودارو Todaro الذي يحدد التنمية في ثلاث أبعاد رئيسة هي إشباع الحاجات الأساسية، احترام الذات، حرية الاختيار.[11]

وعليه تعرف التنمية الاجتماعية على أنها تلك العملية التي تنطوي على إحداث بعض التغييرات التنظيمية المخططة لتحقيق تلاؤم أفضل بين الاحتياجات الإنسانية والسياسات والبرامج الاجتماعية، فهي بذلك هدف معنوي لعملية

ديناميكية تتجسد في إعداد وتوجيه الطاقات البشرية للمجتمع عن طريق تزويد الأفراد بقدر من الخدمات الاجتماعية العامة كالتعليم والصحة والسكن.

التنمية السياسية: تركز التنمية السياسية على الحياة السياسية للتطورات الاقتصادية، ويرى بعض المفكرين أن التنمية السياسية مرتبطة بالتحديث السياسي political modernization، كما يرى الباحث لوسيان أن التنمية السياسية تجسد مفهوم الدولة أو الحكومية القومية nation-state وتشمل تنظيم الحياة السياسية وأداء الوظائف السياسية وفق مستوى السلوك الدولي المعاصر وهذا يعني بناء المؤسسات الدستورية، كما تعني التنمية السياسية بالتعبئة الجماهرية والمشاركة السياسية ورفع مستوى الوعى والانصهار السياسي والانسجام والولاء لحكومة واحدة.[12]

وعليه تعتبر التنمية السياسية عملية سوسيو تاريخية متعددة الأبعاد والزوايا تستهدف تطوير أو استحداث نظام سياسي عصري يستمد أصوله الفكرية من نسق أيديولوجي تقدمي ملائم يتسق مع الواقع الاجتماعي والثقافي للمجتمع ويشكل أساسا مناسبا لعملية التعبئة الاجتماعية ويتألف بناء هذا النظام من مجموعة من المؤسسات السياسية الرسمية والطوعية، وعلى العموم فالتنمية السياسية هي التي تهتم بالبناء الدستوري للدولة، و تحقق النمو الاقتصادي، وتكفل التوزيع العادل للثروة بوجود إدارة عقلانية ذات كفاءة وفعالية وتحقيق المشاركة وبناء الديمقراطية.[13]

التنمية الإنسانية: مع بداية التسعينيات استقطب موضوع التنمية الإنسانية العديد من النقاشات النظرية وحاز على اهتمام العديد من التقارير والدراسات الدولية عن التنمية بحيث تم وضع البشر في بؤرة الاهتمام وعلى أن الناس هم الثروة الحقيقية لأية أمة،ومن هنا تعرف التنمية الإنسانية وفق التقرير الإنمائي للأمم المتحدة UNDP سنة 1990 بأنها عملية توسيع الخيارات المتاحة للناس بتمكينهم من الحصول على الموارد اللازمة لتحقيق مستوى حياة كريمة، وبتمكينهم من أن يعيشوا حياة طويلة خالية من العلل، ومن أن يكتسبوا

المعارف التي تطور قدراتهم وتساعدهم على تحقيق إمكانيتهم الكامنة وبناء ثقاتهم بأنفسهم وتمكنهم من العيش بكرامة.[14]

وقد ورد في تقرير التنمية الإنسانية العربية أنه يمكن أن تعرف التنمية الإنسانية بأنها عملية لتوسيع الخيارات، ففي كل يوم يمارس الإنسان خيارات متعددة، بعضها اقتصادية وأخرى اجتماعية، وبعضها ثقافية وحيث أن الإنسان هو محور تركيز جهود التنمية، فإنه ينبغي توجيه هذه الجهود لتوسيع نطاق خيارات كل إنسان في جميع ميادين الإنسان، والتنمية الإنسانية عملية ومحصلة في الوقت ذاته، فهي تهتم بالعملية التي يجري من خلالها، وتركز على النتائج التي تم تعزيزها وأورد التقرير أن هذا التعريف ينطوي على الدلالات التالية:

- ✓ تعزيز الخيارات الإنسانية من خلال إتاحة الفرص والتمكين.
- ✓ اعتبار النمو الاقتصادي وسيلة لتحقيق الأهداف وليس غاية في حد ذاته.
- ✓ تفعيل مشاركة الناس في القرارات والعمليات التي تشكل حياتهم.[15]

وعليه يمكن القول أن التنمية الإنسانية هي تنمية الناس، ومن أجل الناس، ومن قبل الناس، وتشمل تنمية الناس بناء القدرات الإنسانية عن طريق تنمية الموارد البشرية، ويعني القول التنمية من أجل الناس أن مردود النمو يجب أن يظهر في حياة الناس، والقول التنمية من قبل الناس يعني تمكينهم من المشاركة بفعالية في التأثير على العمليات التي تشكل حياتهم، ومنه تعتبر التنمية الإنسانية أن الإنسان هو وسيلة وهدف التنمية في أن واحد.

التنمية المستدامة: منذ بداية ثمانينات القرن الماضي بدأ العالم يصحو على إيجاد فلسفة جديدة في التغلب على المشاكل التنمية التي تهمل الجوانب البيئية، هذا ما تمخض عنه ظهور مفهوم جديد للتنمية عرف باسم التنمية المستديمة وكان هذا المفهوم قد تبلور لأول مرة في تقرير اللجنة العالمية للبيئية والتنمية والذي يحمل عنوان مستقبلنا المشترك Oue Common Future ونشر أول مرة عام 1987 وقد عرفها على أنها تلك التنمية التي تلبي حاجات الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة في تلبية حاجياتهم، كما عرفها قاموس وبيستر Webster على أنها تلك التنمية التي تستخدم الموارد الطبيعية دون أن تسمح

بإستنزافها أو تدميرها جزئيا أو كليا، وبالتالي يمكن القول أن التنمية المستديمة تسعي إلى تحسين نوعية حياة الإنسان، ولكن ليس على حساب البيئية وهذا من خلال الاستخدام العقلاني ولهذا أصبحت فكرة الاستدامة منشرة في العديد من دول العالم منذ قمة الأرض عام 1992 هذا ما سمح بإنشار مفاهيم جديدة مثل ثقافة الاستدامة Sustainable Cultuer وفلسفة الإستدامة Communitieir Sustainable وغيرها من المصطلحات.[16]

3- إستراتيجيات تمكين المرأة في التنمية.

عند التطرق إلى مسائل المرأة والتنمية هناك ثلاث مراحل أساسية:

المدخل الأول: المرأة في التنمية Women in development.

برز هذا المدخل في السبعينات، نتيجة غياب المرأة عن النظرية والممارسة النسوية، حيث وجدت أن البرامج والمشاريع التنموية تتجاهل مساهمة المرأة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، ولهذا فإن غاية هذه المقاربة هو إشراك المرأة في العمليات التنموية، وعمدت إلى مجموعة من الإستراتيجيات منها تعزيز قدرة النساء على إدارة شؤون الأسرة وتحسين نطاق أدوار النساء الإنتاجية وقد عقدت العديد من المؤتمرات التي تدعم دور المرأة وتلغي التمييز بينها وبين الرجل منها المؤتمر العالمي الأول برعاية الأمم المتحدة 1974، إلا إنه تم العقد الخاص بالمرأة في فترة ما بين سنة 1975 وسنة1985 وتم وضع اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.[17]

وفي هذا الاتجاه تم ربط قضايا المساواة بين الجنسين بمساعي التنمية وأكد على الدور الإنتاجي للمرأة الذي كان متوقفا على الرجل، كما تقوم بدور هام في المبادلات الاقتصادية، كالنسيج الذي يتاجر به الرجال ويستفيد منه، بالإضافة إلى دورها في تربية الماشية و كذلك مستخرجات الحليب، دون التنازل عن الوظائف المنزلية كأم تحرص على تربية أبناءها، ومن خلال كل هذه السمات التي برزت بها المرأة وانعقاد العديد من المؤتمرات التي تفعيل من خلالها لدور المرأة في المسار التنموي، تأثرت الجامعة العربية وعقدت مؤتمرا إقليميا في القاهرة 1972 بعنوان "المرأة العربية والتنمية الوطنية".[18]

المدخل الثاني: المرأة و التنمية Women and development.

ظهر هذا الاتجاه في النصف الثاني من السبعينات، وهو يركز على العلاقة بعملية التنمية، وتطور في أواخر السبعينات، ويرى هذا الاتجاه أن المرأة مدمجة مسبقا في عملية التنمية، وهنا يتم التركيز على تلبية الحاجات الأساسية مثلا تأمين مياه الشرب، الأشغال اليدوية، الخدمة العامة، كما يؤكد هذا الاتجاه بأن عملية التنمية تسير بصورة أفضل وتزداد فعاليتها إذا قدرت مجهودات المرأة، كما أن هذا الاتجاه عبارة عن اتجاه ربط بعد التيار الذي عرف بالمرأة في التنمية، وكمهد لتيار الثالث الذي سوف يعرف بالجندر والتنمية.[19]

المدخل الثالث: الجندر في التنمية(النوع الاجتماعي) Gender in development.

والذي جاء بهدف تنمية المرأة أو محاولة إدماج المرأة بكافة الأنشطة الحياتية تزامن ظهوره في فترة الثمانينات وبداية التسعينات، بحيث تم محاولة تحديد العلاقة بين الرجل والمرأة، ومحاولة إدراك الأسباب التي تكمن وراء تحقيق الأدوار الثانوية والدنيا في المجتمع دائما للمرأة، في حين نجد مساهمة كل من النساء والرجال في مشاريع وبرامج التنمية، وقد جاء هذا المدخل لتنظيم العلاقات التي تنظم علاقة المرأة بالرجل وذلك من خلاله لا تدرك المرأة الاحتجاجات المتاحة بمعزل عن علاقتها بالرجل لا يمكن وضع حياة النساء والرجال كاملة في الحسابات لدى المخططون والإقرار بدورهم الإنتاجية والمجتمعية، وليس فقط لكل دور على حدة.[20]

وهذا بهدف الإقرار بمجهودات كل من المرأة والرجل في بناء المجتمع بالإضافة إلى تأثير كل من الرجال و النساء بمشاريع وبرامج التنمية وكذلك الاستفادة تعود على الطرفين دون تمييز بينهما، ويهدف هذا الاتجاه إلى تمكين المرأة اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا لكي تكون عنصرا فاعلا في المجتمع.[21]

II. دور مشاركة المرأة العربية في تحقيق التنمية.

1- دور مشاركة المرأة في تفعيل التنمية بمختلف أبعادها.

مؤشرات تمكين المرأة في العملية السياسية: إن ما يميز فترة القرن العشرين هو تنامي ظاهرة الاهتمام بتحقيق المساواة بين المرأة والرجل، وهذا نتيجة موجة تنامي الوعي العالمي بقضية الديمقراطية والتي تنادى بالمساواة وإعطاء الفرصة للجميع دون تفرقة بين الجنسين في تفعيل التنمية في بعدها السياسي.

إن مشاركة المرأة في الحياة السياسية هو رهين ظروف المجتمع الذى تعيش فيه وتتوقف درجة هذه المشاركة على مقدار ما يتمتع به المجتمع من حرية وديمقراطية من الناحية السياسية، وعلى ما يمنحه المجتمع من حريات اجتماعية للمرأة لممارسة هذا الدور ولذا فإنه لا يمكن مناقشة المشاركة السياسية للمرأة بمعزل عن الظروف الاجتماعية والسياسية التي يمر بها المجتمع، ولهذا نجد مستوى مشاركة المرأة العربية في الحياة السياسية يختلف من دولة إلى أخرى ويمكن تقسيمها إلى ثلاث مجموعات.

قسم ليس به دساتير أو قوانين تنظم المشاركة السياسية للمواطنين مثل السعودية.

قسم لديه قوانين ولا تنص قوانينه بوضوح على منح المرأة حق المشاركة السياسية مثل الكويت.

قسم لديه دساتير وقوانين تنص بشكل صريح على حق المرأة في المشاركة السياسية مثل الجزائر، سوريا، الأردن، مصر، تونس، المغرب، فلسطين، لبنان، اليمن.[22]

ولكن في ظل طرح نظام الكوتا عرفت المرأة مشاركة كبيرة إذ تبين الإحصائيات ارتفاع تمثيل النساء في البرلمانات الوطنية ودورها في العملية السياسية وتنظمات اتخاذ القرار كجزء من عملية الإصلاح الشامل، وهذا ينطبق على العديد من الدول العربية ففي سنة 2007 بلغت نسبة مقاعد النساء في البرلمان(%) ففي الإمارات العربية بلغت 22,5، تونس 19,3، موريتانيا 17,6، السودان 16,4، البحرين 13,8، سوريا 12، الأردن 7,9، عمان 7,8، ليبيا 7,7، المغرب 6,4، الجزائر 6,2، لبنان 4,7 وهكذا نجد فعالية مشاركة المرأة في العملية السياسية.

كما يشير تقرير التنمية البشرية لعام 2007 هناك ارتفاع في عدد النساء في النشاط الحكومي على مستوى الوزاري حيث كان خلال سنة 1990 إلا ثمانية دول لديها وزرات في حين ارتفع العدد إلى إحدى عشرة دولة، ففي الجزائر يوجد للمرأة نشاط وحضور على مستوى المجالس التشريعية والبلدية والحزبية وهذا ما يسهم في خلق التغير للأحسن ومن ثمة النجاح في ترقية دورها ومكانتها في المجتمع، كما نجد أيضا في المغرب شكلت انتخابات 2002 منعطفا حقيقيا في تاريخ المرأة السياسي حيث انتخب 35 امرأة، أي ما يعادل 10 % من المنتخبين وهذا نتيجة فرض نظام الكوتا، بالإضافة إلى دور المرأة الموريتانية في العمليات السياسية وتولى منصب وزيرة شؤون المرأة والطفولة، وهكذا عرفت المرأة دورا كبير في تفعيل المسار السياسي للتنمية من خلال مشاركتها الفعالة.[23]

مؤشرات تمكين المرأة في تحقيق التنمية الاقتصادية: يبرز دور المرأة في عالمنا العربي استمرار التعامل مع هذه القضية باعتبارها حركة نسائية تدعو إلى التحرر ومزيد من الحريات لتحقيق فكرة إدماج المرأة في التنمية الاقتصادية وإيجاد الآليات المؤسسية لتفعيل المساواة الحقيقية بالقطاع الاقتصادي وعلى أرض الواقع العملي لصالح النمو والتنمية.

يمكن تحديد مستوى تمكين المرأة من الناحية الاقتصادية من خلال بعض المؤشرات التي حددها برامج صندوق الأمم المتحدة المتمثلة في المساهمة الاقتصادية التي تبرز في مستوى البطالة، الدخل، التعليم والصحة، فعلى مستوى مشاركة المرأة العربية في التنمية الاقتصادية نجد دور المرأة المقاولة في كثير من الدول العربية منها المرأة المقاولة في السعودية و البحرين الأردن، مصر تونس والمغرب، الجزائر على اعتبار أن المقاولة النسوية تعتبر السبيل على المساهمة في زيادة نسب مشاركة المرأة في سوق العمل، وقد أشارت بعض إحصائيات سنة 2011 أن مساهمة المرأة الجزائرية في الشغل تفوق 15 % وذلك عن طريق اكتساحها عدة مجالات كالتعليم والصحة قطاع الخدمات، الصناعات التقليدية، ونسبة 42% في المهن الحر، و6% في ما يخص النشاط الزراعي لمرأة الريفية، كما تشير الإحصائيات أيضا إلى استفادة العديد من النساء من

مؤسسات الصغيرة بهدف رفع وترقية المنتوج وتسهيل منتوجات للإندماج في السوق الوطنية، وغيرها من المشاريع التي تهدف إلى رفع مستوى التنمية الاقتصادي للدولة.[24]

كما نجد للمرأة العربية دورا كبير في الانخراط ضمن العمل التطوعي والجمعيات الخيرية التي تهدف إلى رفع مستوى التنمية الاجتماعية ولهذا عرفت العديد من الدول العربية مشاركة المرأة في النشاط الجمعوي حيث عرفت الجزائر الحركة الجمعوية النسائية منذ النضال من اجل الاستقلال، وقد دعمت هذه الحركة بعد الاستقلال بعد إصدار القانون رقم 31- 90 المتعلق بالجمعيات وبهذا عرفت الجزائري العديد من الجمعيات النسائية منها الإتحاد العام للنساء الجزائريات التي تنشط في مجال رفع المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية، جمعية أفكار التي تهدف إلى رفع مستوى النشاط المهني للمرأة، جمعية الإتحاد المغاربي للجمعيات النسائية التي تعمل على الدفاع عن حقوق المرأة المغاربية.[25]

كما عرفت أيضا البحرين مشاركة كبير لنشاط النساء في الإطار الجمعوي حيث عرفت أول جمعية نسائية سنة 1955 المعروفة بجمعية نهضة فتاة البحرين، تم جمعية رعاية الأمومة والطفولة وكذا جمعية النساء الدولية، كما شاركت المرأة البحرينية بشكل فعال في الجمعيات المهنية كجمعية الأطباء، جمعية المهندسين، جمعية المحامين.[26]

ولهذا نجد أن المرأة بصفة عامة والمرأة العربية بصفة خاصة حاولت في كل مرحلة تحقيق لنفسها دور وجهود من خلال مشاركتها الفعالة في جميع مستويات التنمية فعلى المستوى السياسي من خلال مشاركتها في صنع القرارات السياسية والمشاركة في العمليات الانتخابية والترشح وغيرها من مظاهر تطبيق مبادئ الديمقراطية، أما على المستوى الاقتصادي والاجتماعي فكان دورها فعال من خلال المشاركة في تامين مستوى راقي من توفير الخدمات والحاجات المتزايد، كل هذا يساهم في بناء وتفعيل التنمية بكل أبعادها على المستوى الوطني والعالمي.

2- معوقات مشاركة المرأة في تحقيق التنمية.

لقد واجت المرأة العربية من خلال دورها ونشاطه في عملية تنمية المجتمع ورفع مستويات الحياة ونقل الشعب من النمط التقليدي في توفير الخدمات إلى الانفتاح على التطورات العالمية في مختلف الميادين فكريا وحضاريا مجموعة من التحديات تعيق نشاطها ونجد منها.

تشكل الثقافة العربية السائدة من بين المشاكل التي تواجه قضية تمكين المرأة في عالمنا العربي واستمرار التعامل مع هذه القضية باعتبارها حركة نسائية تدعو إلى التحرر ومزيد من الحريات أكثر من كونها قضية لها منهاجيات لتحقيق فكرة إدماج المرأة في التنمية الشاملة Gender Mainstreaming، والجدل حول الدين وعلاقات وادوار الرجل والمرأة في الحياة العامة وداخل الأسرة بدلا من توجيه الجهد إلى إيجاد الآليات المؤسسية لتفعيل المساواة الحقيقية بالقطاع الاقتصادي وعلى ارض الواقع العملي لصالح النمو والتنمية. ومن هنا فإن التحدي يكمن في توعية واعتراف الحكومات ومتخذي القرار بمدخل السياسات المستجيبة للنوع الاجتماعي.[27]

كما أنه بالرغم من المشاركة الفعالة للمرأة العربية في الحياة السياسية إلا أن للمناخ الانتخابي تأثير سلبا على مشاركة النساء والرجال على حد سواء، حيث تسيطر آليات استخدام العنف والفساد وسلاح المال على المناخ السياسي، ما أدى إلى إحجام النساء من المشاركة، ففي مصر تحجم النساء عن الإدلاء بأصواتهن لأنهن لا يرغبن في أن يتعرضن للإهانة اذا لم يوافقن على بيع أصواتهن لمن لا يستحق، كما تحجمن عن ترشيح أنفسهن بسبب عدم القدرة على تلبية متطلبات الدعاية الانتخابية المالية وفي الجزائر لا تشارك السيدات خوفا من الجماعات الدينية المتعصبة، وكذلك الحال في لبنان حيث تحجم السيدات عن المشاركة خوفا من العنف المتبادل بين الفصائل المختلفة.[28]

بالإضافة إلى العديد من الصعوبات التي تواجهها المرأة العربية بصفة خاصة من خلال دورها في المشاركة في تفعيل التنمية منها الاجتماعية والثقافية والتي تسند إلى اعتبارات دينية وعملا بالقرآن الكريم في قول الرجال قوامون

على النساء، كما يعتبر مستوى التعليم شرط لتمكين المرأة في حين نلمس العديد من القيود والتميز في تعليم المرأة، كما نجد المرأة العربية تعاني من عدم القدرة في المشاركة الفعلية لنشاط الاقتصادي وهذا نتيجة القيود المفروض من طرف الأسر أو الحكومة وعدم الاستثمار الحقيقي الفعلي في النشاط الاقتصادي، وغيرها من القيود التي تحد من فعالية تمكين المرأة العربية سياسيا واقتصاديا واجتماعيا.[29]

الخاتمة:

مما سبق نستخلص أن عملية تفعيل مشاركة وتمكين المرأة العربية في تحقيق التنمية أصبحت من المواضيع المطروحة بجدية وكثرة وهذا نتيجة الاعتراف الكبير بمجهودات المرأة العربية في مختلف المستويات، حيث عرفت مشاركة فعالة في الحياة السياسية وصنع القرار من خلال العمليات الانتخابية وهذا ما يعزز من قيمتها في النشاط السياسي الهادف إلى تفعيل التنمية السياسية بمشاركة المرأة، فضلا عن جهودها ودورها في رفع المستوى الاقتصادي والاجتماعي من خلال الانخراط في الأنشطة التي ترفع من مستويات الدخل والعمل وخدمات الصحة والتعليم وغيرها من النشاطات التي تحقق تنمية مجتمعية.

كل هذه المجهودات التي عرفتها الساحة العربية لتمكين مشاركة المرأة في تفعيل مسار التنمية تبقي تحدها مجموعة من العوائق والقيود التي تحد من فعاليتها ونشاطها ضمن العمليات التنموية للدولة.

الهوامش:

---

[1]- صابر بلول، "التمكين السياسي للمرأة العربية بين القرارات والتوجهات الدولية والواقع"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 25 العدد الثاني،(2009)، ص650.

[2]- يوسف بن يزة،" التمكين السياسي للمرأة، وأثره في تحقيق التنمية الإنسانية في العالم العربي دراسة في ضوء تقرير التنمية الإنسانية العالمية 2003- 2008"، (مذكرة ماجسيتر، غير منشورة)، جامعة باتنة، قسم العلوم السياسة،2010،ص20.

[3]- نعيمة سمينة،" دور المرأة المغاربية في التنمية السياسية المحلية وعلاقتها بأنظمة الحكم -نماذج :الجزائر، تونس، المغرب-"، (مذكرة ماجستير)، جامعة ورقلة، قسم العلوم السياسية، 2010، ص 32.

[4]- كورنيليا الخالد،" الكفاح النسوي حتى الآن"، مجلة الطريق، العدد 6، (1996)، ص 54.

[5]- هبة عبد المفر أحمد، مفهوم الجندر، تم تصفح الموقع يوم2014/04/12:

http://www.olnoor.se

[6]- عبد الله عبد الكريم السالم، "رؤية أكاديمية لمفهوم التنمية المستقلة وإمكانية تحقيقها في العالم العربي في ظل العولمة"، **في** المؤتمر العربي السنوي الخامس في الإدارة، مصر، 2004، ص7.

[7]- سعد طه علام، التنمية.والدولة،(القاهرة: دار طيبة للنشر والتوزيع، 2003)، ص 18.

[8]- فؤاد جدو،" التنمية المستدامة بين متطلبات الحكم الراشد وخصوصية الجزائر"، ورقة عمل في الملتقى الوطني الأول حول: التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر: واقع وتحديات، الشلف، 2008، ص4.

[9]- إبراهيم العسوى، التنمية في عالم متغير دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها،(القاهرة: دار الشروق، 2000)، ص18.

[10]- محمد أمين الدوري، التخلف الاقتصادي،(الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1983)،ص 53.

[11]- عثمان محمد غنيم،ماجدة أبو زنط، التنمية المستديمة فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها،(عمان:دار صفاء، 2006)، ص20.

[12]- عثمان محمد غنيم، مرجع سبق ذكره، ص26.

[13]- جيمس غوستاف سبيث، إدارة الحكم لخدمة التنمية البشرية المستدامة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 1997، ص8.

[14]- وحيدة بورغدة، "حقوق الإنسان وإشكالية العلاقة الجدلية بين الحكم الراشد والتنمية الإنسانية"، (مذكرة ماجستير)، جامعة الجزائر، قسم العلوم السياسية، 2008، ص37.

[15]- عبد الله عبد الكريم السالم، مرجع سبق ذكره، ص249.

[16]- نور الدين زمام، القوى السياسية والتنمية: دراسة في علم الاجتماع السياسي، (الجزائر:ديوان المطبوعات الجامعية،2007)، ص193.

[17]- صفاء سيد الجميل، التربية السياسية للمرأة، (العلم والإيمان للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2008)، ص94.

[18]- يوسف ين يزة، مرجع سبق ذكره، ص83.

[19]- Jon Jindy Pettman, worlding women, Afeminist international politics,(London : New York), p18.

[20]- Christine Sylvester, Feminist international relations, camzrialge university press, p 8.

[21]- صفاء سيد الجميل، مرجع سبق ذكره، ص 85.

[22]- مغربي نسيمة،"المشاركة السياسية للمرأة في الوطن العربي"،سلسلة المحاضرات العلمية، مجلة مركز جيل البحث العلمي،(2015)، ص32.

[23]- صابر بلول، مرجع سبق ذكره، ص 654 .

[24]- منيرة سلامي، إيمان بية، " المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كأداة لتمكين الاقتصادي للمرأة في الجزائر"، ورقلة: الجزائر، تم تصفح الموقع يوم: 2015/03/12.

.http://revues.univ-ouargla.dz/index.php/109-algerian-business

[25]- نعيمة سمينة، مرجع سبق ذكره، ص 78.

[26]- على عبد الله العرادي، "دور المرأة في التنمية تجربة مملكة البحرين"، في مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، 2012، ص 8.

[27]- الأمانة العامة، "التحديات التي تواجه مساهمة المرأة في التنمية الشاملة"، دمشق، 2009، ص 7.

[28]- محمد خشمون،" المعوقات الثقافية للمشاركة السياسية للمرأة في المجتمعات العربية"، سلسلة المحاضرات العلمية، مجلة مركز جيل البحث العلمي، 2015، ص 87.

[29]- صابر بلول، مرجع سبق ذكره، ص 662.